S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/316
13 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١١٣٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الذي مدد به المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريرا كل ٦٠ يوما عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة التسوية (S/21360 و S/22464 و Corr.1) والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان، المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) لتنفيذها (S/1997/742، المرفقات من الأول إلى الثالث). ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/142)، بما في ذلك الجهود المتواصلة التي يبذلها ممثلي الخاص السيد شارلز دانبار ومبعوثي الخاص السيد جيمز أ. بيكر الثالث لتحقيق تقدم في عملية السلام.

ثانيا - التطورات التي حدثت في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

٢ - تقابل ممثلي الخاص، منذ وصوله إلى منطقة البعثة في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٨، مع صاحب الجلالة ملك المغرب وكبار المسؤولين في حكومة المغرب، ومع الأمين العام لجبهة البوليساريو وكبار مسؤولين آخرين في الجبهة، ومع رئيسي الجزائر وموريتانيا. وفي خلال شهر آذار/ مارس، أجرى ممثلي الخاص مشاورات مستفيضة مع الطرفين، ومع كبار مسؤولين في الأمم المتحدة، بمن فيهم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومع مبعوثي الخاص.

عملية تحديد الهوية

٣ - طلب إليّ مجلس الأمن في قراره ١١٣٣ (١٩٩٧)، أن أشرع في تحديد هوية الناخبين المؤهلين وفقا لخطة التسوية والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان بغية إنهاء العملية بحلول ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨. واستؤنفت عملية تحديد الهوية في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، على نحو ما ذكرت في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/974).

140498 130498 130498 98-09684

٤ - وحتى تاريخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، استدعت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ٧٠٣ ٥٦ من مقدمي طلبات الاشتراك في الاستفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية، بغية تحديد هويتهم، منذ استئناف العملية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وقد حضر ٦٦٠ ٤١ شخصا منهم أمام لجنة تحديد الهوية بغية استجوابهم. ويشمل هذا العدد ٥٠٠ ١ شخص من أعضاء المجموعات القبلية حاء - ٤١، وياء ٥٢/٥١ من بين الـ ٠٠٠ ٤ شخص غير المستدعين الذين تقدموا بأنفسهم إلى مراكز تحديد الهوية في أيام استدعاء أعضاء المجموعات حاء - ٤١، وحاء - ٦١، وياء ٥٢/٥١ المدرجين في تعداد عام ١٩٧٤ وأفراد أسرهم المباشرين، والذين قررت البعثة تحديد هويتهم، على النحو المذكور في تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/35). وهكذا، فباحتساب مقدمي الطلبات البالغ عددهم ١١٢ ٦٠ شخصا الذي تم تحديد هويتهم في أثناء المرحلة الأولى من العملية (آب/أغسطس ١٩٩٤ - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥)، يبلغ العدد الكلي للأشخاص الذين تم تحديد هويتهم حتى الآن ٧٧٢ ١٠١ شخصا. ويقل عدد مقدمي الطلبات الذين لم يجر استدعاؤهم بعد عن ٠٠٠ ٦٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة مقدمي الطلبات من المجموعات القبلية الثلاث المذكورة أعلاه، البالغ عددهم زهاء ٠٠٠ ٦٥ شخص والذين جرت مناقشتهم بالتحديد بموجب اتفاقات هيوستن، ما زالت غير مسواة تماما.

٥ - لقد كانت سرعة عملية تحديد الهوية في شباط/فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٨ في مستوى أدنى من التوقعات، إذ تم تحديد عدد أقل من مقدمي الطلبات مما تم في الشهرين السابقين حين لم يكن ملاك موظفي لجنة تحديد الهوية قد اكتمل بعد. وتمثل سبب رئيسي لهذا القصور في ممانعة حكومة المغرب في بدء تحديد الهوية في موقعين في شمال المغرب على النحو المقرر في تقريري المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير. وفي إكمال تحديد هوية مقدمي الطلبات البالغ عددهم ٥٠٠ ٢ من المجموعة حاء - ٦١ من بين الأشخاص المذكورين أعلاه البالغ عددهم ٠٠٠ ٤، في انتظار الحصول على مزيد من التوضيحات من البعثة فيما يتعلق بطرق معالجة كل الطلبات الأخرى الممكنة التي يقدمها أشخاص من المجموعات القبلية الثلاث المذكورة أعلاه، والتي تطعن جبهة البوليساريو في أهليتها.

٦ - وفضلا عن ذلك، فقد تعطلت عملية تحديد الهوية، في أثناء الشهرين الأخيرين، من جراء انقطاعات تسبب فيها ممثلو الطرفين الذين حضروا عملية تحديد الهوية بسبب ما رئي أنه تجاهلات واتهامات ناشئة عن تفاعلات مع مقدمي الطلبات. وفي الوقت ذاته، فقد صدرت في الصحافة المغربية، بصورة تكاد تكون يومية، اتهامات بشأن تحيز مزعوم - رغم عدم وجود أدلة - من جانب أعضاء في لجنة تحديد الهوية ضد مقدمي طلبات مشمولين برعاية المغرب.

٧ - وقد أعرب وزير الدولة المغربي للداخلية عن انشغالات المغرب بخصوص مسألة مقدمي الطلبات من المجموعات حاء - ٤١، وحاء - ٦١، وياء ٥٢/٥١، في رسالة موجهة إلى ممثلي الخاص في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٨، كما أعرب عنها وزير خارجية المغرب في رسالة موجهة إليّ مؤرخة ٣١ آذار/ مارس. وكانت هذه الانشغالات موضوع مشاورات أجراها ممثلي الخاص مع الأمانة العامة ومع مبعوثي الخاص في آذار/ مارس. وقام ممثلي الخاص، الذي كان مصحوبا برئيس لجنة تحديد الهوية السيد روبن كينلوش، بإبلاغ وزير

الدولة المغربي للداخلية ومنسق جبهة البوليساريو لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بنتائج هذه المشاورات، في اجتماعين عقدا في الرباط وتيندوف في ٢٧ و ٣٠ آذار/ مارس. وفي ٢٨ آذار/ مارس، وجّه ممثلي الخاص أيضا رسالة إلى كل من الطرفين لتأكيد موقف الأمم المتحدة بشأن المسائل المعلقة بخصوص عملية تحديد الهوية.

٨ - ذكر ممثلي الخاص في هاتين الرسالتين أنه، دون المساس بقرارات لاحقة بشأن أي مقدمي طلبات إضافيين من المجموعات القبلية حاء - ٤١، وحاء - ٦١، وياء ٥١/٥٢، يظل إكمال تحديد هوية الأشخاص البالغ عددهم ٠٠٠ ٤، المذكورين أعلاه، يمثل أنسب نهج للتوصل إلى حل عادل، حيث أنه سوف يتيح وقتا كافيا لإعداد مقترحات لمعالجة المسألة المعقدة المتعلقة بهذه المجموعات "المطعون في أهليتها". وذكر ممثلي الخاص أيضا أن تحديد هوية مقدمي الطلبات من القبائل "غير المطلوب في أهليتها" ينبغي أن يتواصل في تلك الأثناء بأقصى حزم، وأضاف أنه مستعد، تحقيقا لهذا الهدف، للنظر في توسيع نطاق أنشطة تحديد الهوية في داخل المغرب حيث تقيم أغلبية مقدمي الطلبات الذين لم يتم استدعاؤهم بعد.

٩ - وفي اجتماعين مع منسق جبهة البوليساريو ووزير الدولة المغربي للداخلية، معقودين في تيندوف والرباط في ٤ و ٦ نيسان/أبريل على التوالي، توصّل ممثلي الخاص إلى اتفاق بشأن برنامج تحديد الهوية لشهر نيسان/أبريل، من المقرر أن يبدأ في ١٣ نيسان/أبريل، وبشأن أنشطة إضافية لتحديد الهوية داخل المغرب في الدار البيضاء ومراكش ومكناس والرباط. وأعربت جبهة البوليساريو عن الرأي بأن تحديد هوية جميع مقدمي الطلبات المتبقين "غير المطعون في أهليتهم" ينبغي أن يتواصل على أوسع نطاق ممكن. ووافقت السلطات المغربية على طلب ممثلي الخاص أن تعقد اجتماعا معه في ١٣ نيسان/أبريل لمناقشة برنامج تحديد الهوية لشهر أيار/ مايو، وذكرت أن موافقتها على البرنامج ستعلن قريبا جدا. وستُجرى مناقشات مماثلة، مع جبهة البوليساريو. وتعهدت أيضا بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بتقديم بيانات إلى الطرفين عن عدد مقدمي الطلبات الذين رئي أنهم مؤهلون منذ استئناف عملية تحديد الهوية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

١٠ - وفي تلك الأثناء، اتفقت حكومة موريتانيا مع ممثلي الخاص على إنشاء مركز ثان لتحديد الهوية في نواديبو، بالإضافة إلى الزويرات.

الجوانب المتعلقة بالشرطة المدنية

١١ - يبلغ عدد ضباط الشرطة المدنية المعينين في البعثة حاليا ٧٩ ضابطا من مجموع العدد المقرر ٨١. وتواصل وحدة الشرطة المدنية التابعة للبعثة، بقيادة مفوض الشرطة المدنية، اللواء شرطة بيتر ميللر (كندا)، العمل بصورة وثيقة مع لجنة تحديد الهوية لكفالة السير السلس لعملية تحديد الهوية.

الجوانب العسكرية

١٢ - في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ كانت الوحدة العسكرية التابعة للبعثة تتكون من ٢٣٠ مراقبا عسكريا وغيرهم من الأفراد (انظر المرفق). وتواصل الوحدة العسكرية التابعة للبعثة، بقيادة اللواء بيراند س. لوبنيك (النمسا)، رصد وقف إطلاق النار بين الجيش المغربي الملكي وقوات جبهة البوليساريو، الذي أصبح نافذا في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ويتقيد الطرفان بالاتفاق العسكري الذي توصلا إليه مع قائد القوة، كما بيّنتُ في تقريري المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/35، الفقرة ١٨). ويواصل الجيش المغربي الملكي وقوات جبهة البوليساريو التعاون مع المراقبين العسكريين وتقديم دعمهما في المسائل السوقية. ولا تزال منطقة مسؤولية البعثة هادئة ولا توجد أي مؤشرات جدية تدل على أن أيا من الجانبين يعتزم استئناف الأعمال العدائية في المستقبل القريب.

١٣ - في ١٦ أذار/ مارس وقع حادث مفجع في قطاع الشمال، حيث قُتل اثنان من الصحراويين بقنبلة عنقودية عُثر عليهما في أحد الوديان.

١٤ - وبعد مشاورات مكثفة مع المساهمين المحتملين بقوات أدخل تعديل إضافي على مفهوم العمليات للبعثة بالنسبة لترتيبات القيادة والرصد والتوظيف لمقار القوات العسكرية عند وزع البعثة بصورة كاملة.

١٥ - واستمرت، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، الأعمال التحضيرية لنشر الوحدة الهندسية التابعة للبعثة. والمهام الأساسية للوحدة هي أنشطة إزالة الألغام، وفقا لما أقره قرار مجلس الأمن ١١٤٩ (١٩٩٨)، المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ومنذئذ عرضت حكومة باكستان رسميا تقديم ١٥٠ من أفراد الهندسة، كمساهمة منها في الوحدة الهندسية التابعة للبعثة. ومن المتوقع أن يتم النشر الكامل لهذه الوحدة الهندسية في نهاية أيار/ مايو، حيث أن العناصر المتقدمة للوحدة والمعدات المملوكة لها ستصل إلى منطقة البعثة في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٨. وتعهدت حكومة المغرب، بناء على طلب الأمم المتحدة، بأن تحدد المواقع للنشر الأولي لهذه الوحدة. ومن المأمول أن تصل المعلومات الضرورية في هذا الصدد إلى البعثة في وقتها المناسب.

١٦ - وعرضت جمهورية سلوفاكيا مؤخرا المساهمة بعدد من الأفراد، لزيادة تعزيز قدرة البعثة على إزالة الألغام. وإذا ما أصبح ذلك ضروريا لضمان الانتهاء مبكرا من جميع مهام إزالة الألغام، سيجري في حينه النظر في نشر ٧٠ من السلوفاكيين المتخصصين بإزالة الألغام. ومن أجل تقدير نطاق العمل ذي الصلة، قام خبراء في الهندسة وإزالة الألغام من باكستان، وجمهورية سلوفاكيا، والسويد بزيارة منطقة البعثة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٨ على التوالي.

١٧ - من المتوخى نوعان من مهام الهندسة وإزالة الألغام. يتعلق النوع الأول بنشر الوحدة العسكرية التابعة للبعثة. ومن المخطط أن تكتمل مهام إزالة الألغام هذه، التي ستضطلع بها وحدة الدعم الهندسي من باكستان يساعدها ٧٣ فردا من السويد متخصصين بإزالة الألغام، في غضون فترة ثمانية أسابيع، وقد تم إقرار

الميزانية لها. أما النوع الثاني من المهام فيتصل بإعادة اللاجئين إلى وطنهم ويشمل تطهير مايقرب من ٧٠٠ كيلومتر من الطرق الصحروية. وأشارت السويد، بناء على النتائج التي توصلت بعثة التقييم التقني التي أوفدتها إلى المنطقة، إلى أن مزيلي الألغام التابعين لها يحتاجون إلى فترة ثمانية أسابيع للانتهاء من هذه المهام.

١٨ - سوف يعاد فريقا السويد وجمهورية سلوفاكيا إلى وطنيهما بعد انتهائهما من مهام إزالة الألغام، أما وحدة الدعم الهندسية من باكستان فستبقى كجزء من الوحدة العسكرية للبعثة إلى أن تنجز البعثة الولاية المنوطة بها في الصحراء الغربية.

١٩ - وتحضيرا لنشر الوحدة الهندسية المشكّلة، قدمت الأمانة العامة إلى السلطات المغربية في ٣١ آذار/مارس، للحصول على موافقتها قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، مشروع اتفاق مفصل وكامل بشأن مركز القوات، كما هو متوخّى في اتفاق امتيازات وحصانات البعثة المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة المغرب في تبادل للرسائل مؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ و ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ على التوالي. وريثما يتم إبرام الاتفاق الجديد، يطبق، على أساس مؤقت، نموذج اتفاق مركز القوات المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/594) الذي أقرته الجمعية العامة. وفي ٣ نيسان/أبريل، قدمت الأمانة العامة مشرع اتفاق مماثل إلى الجزائر وموريتانيا لموافقتهما.

الأعمال التحضيرية المتعلقة بإعادة اللاجئين الصحراويين إلى وطنهم

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعمالها التحضيرية المتعلقة بإعادة اللاجئين الصحراويين المؤهلين للتصويت إلى وطنهم مع أفراد أسرهم المباشرين على أساس طوعي، على النحو المتوخى في خطة التسوية. وفي هذا الصدد، تم نشر ممثلي المفوضية في لايون بإقليم الزويرات في موريتانيا وزيد عددهم في منطقة تندوف الجزائرية. واستمر التسجيل المسبق للاجئين في الزويرات وتيندوف، حيث تم حتى تاريخه التسجيل المسبق لنحو ١٠٠ ٥ و ٣٠٠ ٧ لاجئ على الترتيب. وشُرع في أنشطة تحضيرية مختلفة أخرى، بما فيها التخطيط للسوقيات والبنية الأساسية المادية، وحملة إعلامية كعملية متواصلة من أجل بناء الثقة بين اللاجئين، وحملة للتوعية فيما يتعلق بالألغام في معسكر تيندوف.

٢١ - وقامت المفوضية بمناقشة شواغل معينة مع السلطات المعنية ومع اللاجئين فيما يتعلق بافتراضات التخطيط السوقي، مثل واسطة النقل وأماكن العودة. وتقوم المفوضية حاليا بالتشاور الوثيق مع ممثلي بشأن معالجة هذه الشواغل في إطار الأهداف المقررة في خطة التسوية.

٢٢ - ويجري الآن استعراض النداء الخاص الصادر عن المفوضية الداعي إلى المساهمة بأموال لبرنامجها الخاص بإعادة اللاجئين إلى وطنهم. وقدمت المفوضية، في هذا الصدد، عرضا موجزا للبرنامج إلى البلدان

المانحة المحتملة يتعلق بالاحتياجات التي تقدر، على أساس اعتبارات النقل والسوقيات، بما يزيد على ٥٠ مليون دولار.

٢٣ - وعقدت المفوضية أيضا اجتماعات للمتابعة مع برنامج الأغذية العالمي بشأن تخطيط البرنامج من أجل توفير حصص الإعاشة للعائدين في الإقليم، كما هو متوخى في برنامج المفوضية لإعادة اللاجئين إلى وطنهم.

ثالثا - الجوانب الإدارية والمالية

٢٤ - استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير نشر الموظفين المدنيين في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وفي نهاية آذار/ مارس ١٩٩٨، بلغ العدد الكلي ٣٢٦ موظفا (٢٤٥ موظفا دوليا و ٨١ موظفا محليا). وواصلت حكومتا المغرب والجزائر تقديم دعمهما فيما يتعلق بتهيئة أماكن لإقامة العدد المتزايد من موظفي البعثة. وقدمت أيضا جبهة البوليساريو دعمها عن طريق توفير مرافق لعمل لجنة تحديد الهوية. وفي موريتانيا، وفرت أماكن للإقامة في الزويرات من أجل أفراد البعثة والشيوخ والمراقبين عن الطرفين ومنظمة الوحدة الأفريقية. وتلزم ترتيبات مماثلة في نواديبو.

٢٥ - ووسعت شبكة اتصالات البعثة بغية إقامة صلات مع مراكز تحديد الهوية الجديدة. وزادت أنشطة صيانة المباني زيادة كبيرة نتيجة لهذه المواقع الإضافية والاحتياجات المتزايدة. واستلزمت مراكز تحديد الهوية في العيون تركيب محولات. ومن المتوقع أن تصل المركبات الإضافية المشتراة في إطار برنامج استبدال المركبات في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٨.

٢٦ - وليس من الممكن توسيع نطاق أنشطة تحديد الهوية لكي تمتد الى شمال المغرب وموريتانيا، على النحو المقرر حاليا اعتبارا من النصف الثاني من أبريل، دون توافر دعم جوي إضافي، تكمله مساعدة مقدمة من المغرب في نقل مراقبيه والشيوخ الصحراويين. وستلزم طائرة شحن رابعة متوسطة الحجم لهذا الغرض.

٢٧ - وبناء على اقتراحي، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٨/٥٢ المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، مبلغا إضافيا اجماليه ٣٠٠ ١٧٢ ١٧ دولار للفترة التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من أجل استئناف مهام تحديد الهوية ونشر الوحدة الهندسية للقيام بأنشطة إزالة الألغام عملا بقراري مجلس الأمن ١١٣٣ (١٩٩٧) و ١١٤٨ (١٩٩٨).

٢٨ - وقدمت الميزانية المقترحة لمواصلة البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ الى الجمعية العامة لكي تنظر فيها في الجزء الثاني من دورتها الثانية والخمسين

المستأنفة. وتبلغ الميزانية المقترحة ما إجماليه نحو ٦٥,١ مليون دولار وهي معدة على أساس الإبقاء على القوام الحالي المأذون به للبعثة.

٢٩ - وبناء على ذلك، فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة على النحو الموصى به في الفقرة ٣٥ أدناه، لن يلزم تنقيح الميزانية التي قدمت بالفعل الى الجمعية العامة. ولكن إذا وضعت في الاعتبار ملاحظاتي الواردة في الفقرة ٣٥، فسوف يتطلب نشر البعثة بكامل قوامها لإجراء الاستفتاء ميزانية منقحة، سأقدم مقترحاتها في الوقت المناسب.

٣٠ - وفي ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة عن الفترة الممتدة من بدء البعثة الى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ مبلغ ٥٠,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة الى جميع عمليات حفظ السلام ١ ٥٤٧ مليونا من الدولارات في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨.

رابعا - ملاحظات وتوصيات

٣١ - في أثناء شهري كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ولدت روح وسرعة عملية تحديد الهوية أملا في أن يتسنى تحقيق هدف إكمال العملية بحلول ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨. بيد أنه أصبح الآن من غير المرجح أن يتم بلوغ هذا الهدف. ويعود هذا التأخير بالسبب إلى تباطؤ أنشطة تحديد الهوية في شباط/فبراير وآذار/ مارس، ولعدم تحقيق تقدم في تسوية المسائل المرتبطة بتحديد هوية مقدمي الطلبات المنتمين إلى المجموعات القبلية الثلاث المذكورة في الفقرة ٤ من هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مناخ الريبة المتبادلة، على النحو الموصوف في الفقرة ٦، لم يكن من شأنه أن يؤدي إلى تعجيل وتسهيل مهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ويساورني قلق من أن التوترات الحالية قد تزداد مع اقتراب نهاية عملية تحديد الهوية. ولزاما علي، في هذا الصدد، أن أعرب عن القلق إزاء الدعاية المتواصلة المناهضة للبعثة في الصحافة المغربية، وهي دعاية من الواضح أنها لا مبرر لها وينبغي وقفها.

٣٢ - وإذا ما تعاون الطرفان كلاهما، تعاونا كاملا، وفقا للالتزامات التي تحملاها بحرية ينبغي أن يكون ممكنا، مع مراعاة التأخير الذي حدث، إكمال تحديد هوية جميع مقدمي الطلبات المنتمين إلى قبائل "غير مطعون في أهليتها" بحلول نهاية تموز/يوليه ١٩٩٨. بيد أنه ليس من الممكن في الطور الحالي تحديد الوقت اللازم لإكمال عملية تحديد الهوية، وذلك إلى أن تتم تسوية المسائل المعلقة المتصلة بمقدمي الطلبات المنتمين إلى المجموعات القبلية الثلاث "المطعون في أهليتها"، إذ ليس معروفا بالتأكيد كم يمكن أن يتقدم منهم إلى لجنة تحديد الهوية.

٣٣ - وبالرغم من الاعتبارات أعلاه والتأخيرات الناجمة عن ذلك في بدء الفترة الانتقالية وفي إعادة اللاجئين الصحراويين إلى الوطن، فإن من الهام أن تبدأ في أقرب وقت ممكن أنشطة الأمم المتحدة لإزالة

الألغام، على نحو ما قرره مجلس الأمن في قراره ١١٤٨ (١٩٩٨). وأنا أقبل، في هذا السياق، تقييم الفريق السويدي، على النحو المذكور في الفقرة ١٧ أعلاه، بأن فترة إضافية مدتها ثمانية أسابيع ستلزم لكي يكمل الفريق مهام إزالة الألغام التي يضطلع بها.

٣٤ - في سياق العوامل المبينة أعلاه بإيجاز، أحث كلا من المغرب وجبهة البوليساريو على التعاون تعاونا كاملا مع ممثلي الخاص ولجنة تحديد الهوية لكي يمكن تحقيق تقدم في عملية تحديد الهوية. ويجب عليهما أيضا أن يتعاونا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أعمالها التحضيرية لإعادة اللاجئين الصحراويين إلى الوطن. ومطلوب أيضا أن تتعاون حكومات المغرب والجزائر وموريتانيا لكي يصبح ممكنا الموافقة على مشاريع اتفاقات مركز القوات في الوقت المناسب.

٣٥ - وفي الحالة الراهنة، سيكون شهرا أيار/ مايو وحزيران/يونيه ذوي أهمية حاسمة بالنسبة لتقرير ما إذا كان تحديد هوية جميع مقدمي الطلبات الذين لم يجر استدعاؤهم بعد يمكن أن يكمل بنهاية تموز/يوليه، وما إذا كان يمكن إيجاد تسوية لمشكلة المجموعات القبلية الثلاث المذكورة أعلاه. وإذا تم بنهاية شهر حزيران/يونيه تحقيق تقدم كاف في عملية تحديد الهوية وفي البحث عن حلول للمسائل المتنازع بشأنها والمتعلقة بهذه المجموعات، فإني سأقدم في تقريري المقبل إلى مجلس الأمن توصيات بشأن جدول زمني منقح للتنفيذ الكامل لخطة التسوية، تتضمن تدابير تحضيرية لإنشاء لجنة الاستفتاء. وبالعكس، إذا لم يتم التوصل إلى أي تسوية لمشكلة المجموعات الثلاث "المطعون في أهليتها"، وإذا بقي عدد كبير من مقدمي الطلبات المنتمين إلى القبائل "غير المطعون في أهليتها" دون تحديد لهويتهم، فإني أعتزم أن أوصي عندئذ بأن يعيد مجلس الأمن النظر في جدوى استمرار ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وفي هذه الأثناء، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر، حتى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨.

مرفق

تكوين العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

	القوام المأذون به في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨		
	المراقبون العسكريون	وحدات الدعم	المجموع
الاتحاد الروسي	٢٥		٢٥
الأرجنتين	١		١
أوروغواي	١٣		١٣
أيرلندا	٨		٨
إيطاليا	٥		٥
باكستان	٥		٥
البرتغال	٤		٤
بنغلاديش	٦		٦
بولندا	٣		٣
جمهورية كوريا	صفر	٢٠(ب)	٢٠
السلفادور	٢		٢
الصين	١٦		١٦
غانا	٦	٧(أ)	١٣
غينيا	٣		٣
فرنسا	٢٥		٢٥
فنزويلا	٣		٣
كينيا	٨		٨
ماليزيا	١٣		١٣
مصر	١٩		١٩
النمسا	٥		٥
نيجيريا	٥		٥
هندوراس	١٢		١٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥		١٥
اليونان	١		١
المجموع	٢٠٣	٢٧	٢٣٠

(أ) أفراد خدمات.

(ب) أفراد طبيون.

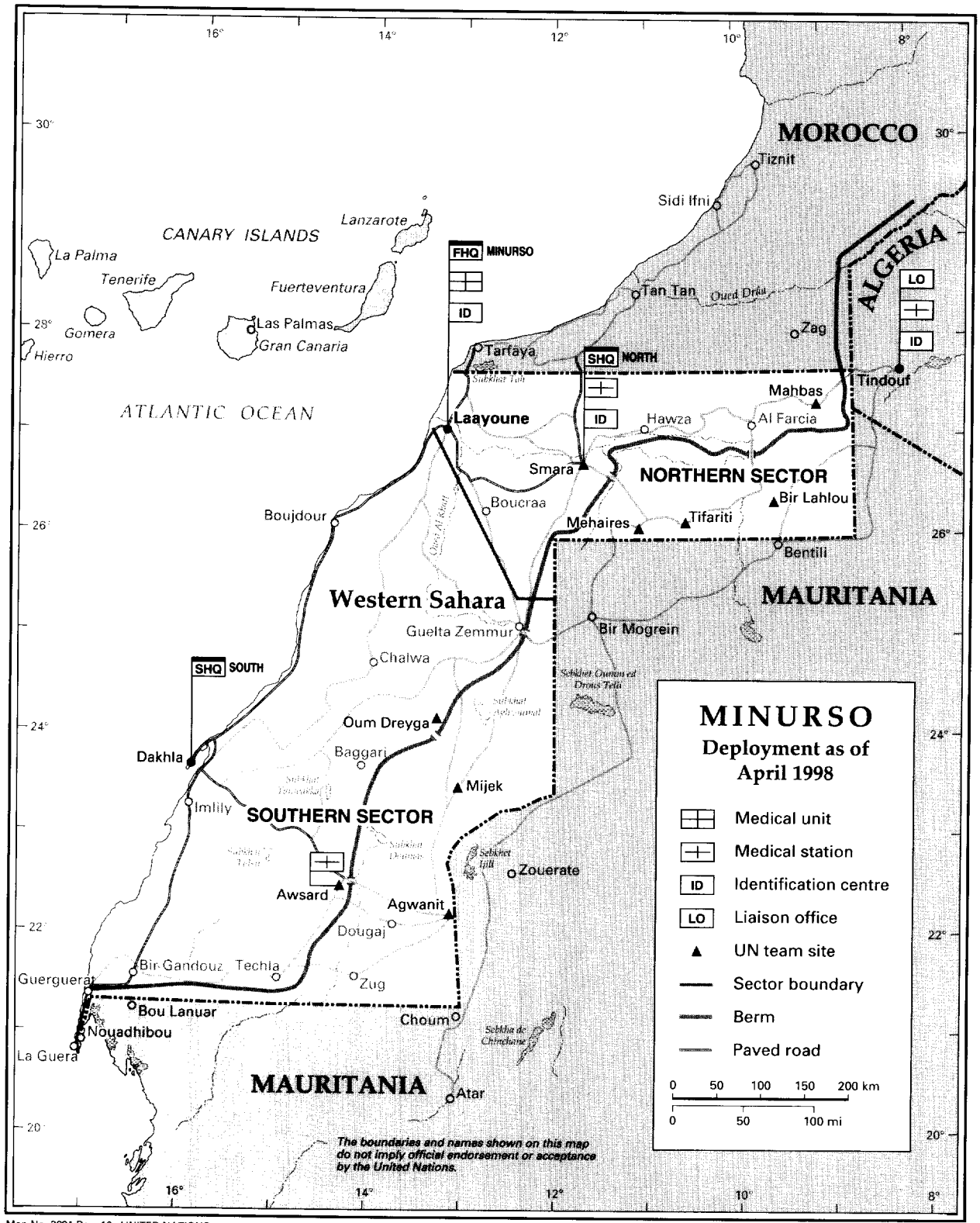

Map No. 3691 Rev. 16 UNITED NATIONS
April 1998

Department of Public Information
Cartographic Section